التعايش السلمي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي في مصر

د. عبد الفتاح محمد عبد الفتاح
استاذ مساعد بقسم القانون، كلية العلوم والدراسات الانسانية
جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية.

الملخص:
استهدفت الدراسة بصورة أساسية تحديد دور التعايش السلمي في تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي في مصر.

وتُشير نتائج الدراسة إلى أن التعايش السلمي أداة من أدوات تحقيق التنمية الاقتصادية، والتنمية الاقتصادية داعمة ومحفزة للتعايش السلمي، والعلاقة بينهما علاقة تبادلية، فهو وسيلتها وغايتها لبناء عالم أفضل يقضي على المعاناة الإنسانية؛ كما أن التعايش السلمي من أهم أهداف التنمية المستدامة، حيث أنه بدون السلم المجتمعي والتعايش السلمي لا تستطيع أي دولة تحقيق أهدافها التنموية، وذلك لارتباط التقدم والتطور ارتباطاً وثيقاً بحالة التعايش السلمي داخل المجتمع وبدونه لا يمكن إحداث أي نوع من أنواع التنمية بكافة أبعادها. **واستنادًا إلى ذلك، توصي الدراسة بأنه**:

- يتوجب على الدولة المصرية أن تتبنى استراتيجية تعمل على التأكيد على مفهوم التعايش السلمي، ونشر ثقافة المواطنة، وذلك في كافة المجالات، حتى تستطيع مواجهة محاولات بث الفتنة الطائفية في المجتمع.

- كما يتوجب على الحكومة المصرية في إطار مواجهة الارهاب أن تقوم بمبادرة تحت شعار " التعايش السلمي " تكون موجهة إلى الشباب وقائمة على الحوار والتفاهم والنظر بموضوعية في قضايا الشباب، من أجل تحقيق الأمن الفكري لشباب الأمة.

الكلمات المفتاحية: التعايش السلمي-التنمية المستدامة-التنمية الاقتصادية-الاستقرار الاقتصادي.

Abstract:

The study primarily aimed to determine the role of peaceful coexistence in achieving sustainable development and economic stability in Egypt. The study results indicate that peaceful coexistence is a tool for achieving economic development, and that economic development supports and stimulates peaceful coexistence, and the relationship between them is reciprocal. It is the means and the goal for building a better world that eliminates human suffering. Peaceful coexistence is one of the most important goals of sustainable development. Without social peace and peaceful coexistence, no country can achieve its development goals. This is because progress and development are closely linked to peaceful coexistence within society. Without it, no type of development can take place in all its dimensions. Based on this, the study recommends that: The Egyptian state must adopt a strategy that emphasizes the concept of peaceful coexistence and promotes a culture of citizenship in all areas, in order to counter attempts to sow sectarian strife in society. The Egyptian government must also, within the framework of confronting terrorism, launch an initiative under the slogan "Peaceful Coexistence" directed at youth and based on dialogue, understanding, and objective consideration of youth issues, in order to achieve intellectual security for the nation's youth.

Keywords: peaceful coexistence, sustainable development, economic development, economic stability.

المقدمة: يعد **التعايش السلمي** حاجة أساسية تطمح إليه كل شعوب العالم، ومصلحة وطنية حيوية وغاية سامية تنشدها الدول بكل أجهزتها ومؤسساتها، وتعمل من أجل تحقيقها، كما أنه يعد ميدان خصب للدراسات الاجتماعية المتخصصة، فالكل يتطلع إلى مجتمع آمن من الآفات التي تهدد بنيانه بالتصدع وكيانه بالأخطار، كالجهل والفقر والمرض، والمخدرات والجرائم والانحراف السلوكي، وفي ظل **التعايش السلمي** يزدهر التعليم وتتسع مجالاته، وينمو الاقتصاد نمواً شاملاً سليماً، ويطمئن الناس على أنفسهم وأعراضهم وأموالهم ومستقبل أولادهم، وتتمكن معاني الأخوة وروح التعاون بينهم، فتؤدى الحقوق، ويسود العدل ويختفي الظلم، وتتأسس شبكة من العلاقات الاجتماعية على الثقة والتفاهم والانسجام، فتكون مثمرة ومنتجة ومتعاونة على خدمة الدولة وبناء المجتمع .

و**للتعايش السلمي** علاقة قوية بالتنمية المستدامة في الدولة، حيث يمثل أحد المكونات الأساسية للتنمية الشاملة بكل مقوماتها الاجتماعية والسياسية والثقافية، وترتبط فعالية تكاملها مع غيرها من المكونات الأخرى، بقدرتها على تحقيق إنجازات ملموسة في ملف **التعايش السلمي** في المجتمع، وذلك من خلال إقامة المزيد من المشروعات الاقتصادية، التي تؤدي إلى إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين، وما يحقق الاستقرار الاقتصادي الدافع إلى تحقيق الأمن الاجتماعي واستقراره، ونشر حالة من السلم الاجتماعي **والتعايش السلمي،** ولقد أكد معظم الخبراء أن **للتعايش السلمي** علاقة وثيقة بالاقتصاد فهما عنصران متلازمان في تحقيق مقومات رفاهية الإنسان وسعادته، فلا يتحقق للإنسان وللمجتمع طيب الحياة في غيبة أي منهما، بما يعني أنهما يتبادلان التأثير والتأثر سلباً وإيجاباً.

إشكالية الدراسة: تدور الاشكالية الرئيسية لهذه الدراسة حول الإجابة عن تساؤل: ماهي العلاقة بين التنمية المستدامة **والتعايش السلمي،** وينبثق عنها اشكالية أخرى تمثل الجانب التطبيقي، وهي هل للتعايش السلمي دور في تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي في مصر أم لا ؟ بالإضافة لبعض التساؤلات الفرعية والتي تتمثل في:

١. ما هو مفهوم التعايش السلمي في الفكر المعاصر؟
٢. ماهي المعالم الأساسية للتعايش السلمي في الإسلام؟
٣. ما هو دور التعايش السلمي في تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي في مصر؟
وهذه التساؤلات يتم الإجابة عليها جميعاً من خلال الدراسة.

أهمية الدراسة: تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال تعرضها لعدة أمور هي:
١. أهمية تحديد مفهوم **التعايش السلمي** في الفكر المعاصر.
٢. أهمية تحديد المعالم الأساسية **للتعايش السلمي** في الإسلام.
٣. أهمية التنمية المستدامة لدعم **التعايش السلمي** في المجتمع.
٤. أهمية دور التعايش السلمي في تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي في مصر.
أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة لبيان الآتي:
١.تحديد مفهوم **التعايش السلمي** في الفكر المعاصر والفكر الاسلامي.
٢. تحديد دور التنمية الاقتصادية في دعم **التعايش السلمي** في المجتمع.
٣. تحديد موقف **التعايش السلمي** والتنمية الاقتصادية في مصر.
٤-تحديد دور التعايش السلمي في تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي في مصر.

منهج البحث:
لقد اتبعت في هذا البحث منهجاً علمياً موضوعياً يتلخص في الآتي: **المنهج الاستقرائي** الذي يعتمد على ملاحظة الواقع ثم محاولة الاستقراء من هذه الملاحظات لبعض النظريات التي تفسر سلوك هذه الظواهر، أو هو المنهج الذي يستنتج من الحقائق الخاصة مبادئ عامة، وقد استخدمته عند رصد مفهوم **التعايش السلمي** في الفكر المعاصر والفكر الإسلامي؛ **والمنهج التحليلي** وهو عبارة عن تجميع قدر كافي من المعلومات والحقائق حول التعايش السلمي وعلاقته بالتنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي، عن طريق تحليل الظواهر بطريقة وصفية، **والمنهج التطبيقي** عند بيان أثر **التعايش السلمي** على التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي في مصر.

اولا : مفهوم التعايش السلمي في الفكر الإسلامي والمعاصر

١-١ مفهوم التعايش السلمي لدى الفكر المعاصر:

١-١-١ يُعرف التعايش السلمي "بأنّه سياسة خارجية تنتهجها الدول المحبة للسلام وتستند إلى فلسفة مقتضاها نبذ الحرب بصفتها وسيلة لفض المنازعات، وتعاون الدول مع بعضها لاستغلال الإمكانيات المادية والطاقات الروحية استغلالاً يكفل تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية للإنسان بغض النظر عن النظم السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية"(التويجري،١٩٩٨م) كما يعرفه آخرون بأنه " قيام تعاون بين دول العالم على أساس من التفاهم وتبادل المصالح الاقتصادية والتجارية، كما يعني اتفاق الطرفين على تنظيم وسائل العيش بينهما، وفق قواعد يحددانها مع تمهيد السبل المؤدية إليها(مصطفى،١٩٦٨م).

ويرى آخرون بأنه " حالة من العلاقات الدولية تعيشها دول لها أنظمة اجتماعية متباينة أو ذات عقائد متعادية جنباً إلى جنب دون حرب(كرنستون،١٩٧٠م). وهناك من يرى أن **التعايش السلمي** لا يقوم فقط بين الدول وإنما بين الشعوب أيضًا، وهنا تكمن الأهمية والضرورة معًا، إذ أن محرك السلم كمحرك الحرب تمامًا ليس علاقة دولة بدولة، وإنما بصورة أعمق علاقة الشعوب بعضها ببعض(شاتليه،١٩٨١م). يؤيد هذا المفهوم القول بأن **التعايش**: هو القبول بوجود الآخر والعيش معه جنباً إلى جنب دون سعي لإلغائه أو الإضرار به سواءً كان هذا الآخر فرداً أو حزباً سياسياً أو طائفة دينية أو دولة مجاورة أو غير ذلك(نصراوين،١٩٨١م).

ويرى البعض أن التعايش هو " مجتمعات متكاملة يعيش فيها الناس من مختلف الأعراق والأجناس والأديان منسجمين مع بعضهم البعض، ولا يتطلب أدنى فكرة للتعايش سوى أن يعيش أعضاء هذه الجماعات معاً دون أن يقتل أحدهم الآخر"(نسايز ومينا،٢٠٠٦م). **وبذلك نخلص إلى أن التعايش السلمي** يعني العيش المتبادل مع الآخرين القائم على المسالمة والمهادنة وقبول الآخر بكل مكوناته ومعتقداته، ومنحه حقوقه المستمدة من النظام الأساسي أو الدستور الذي يحددها أو ينظمها.

١-١-٢ للتعايش السلمي مجموعة من الخصائص في الفكر المعاصر، تتمثل فيما يأتي:

- التسليم بحرية التدين والتركيز على القواسم المشتركة.
- نبذ كل ألوان الاعتداء على الآخر.
- نبذ الكراهة الدينية والدعوة إلى الإخاء الإنساني.
- ضرورة منح الحرية الدينية للأقليات في كل دول العالم، والتعامل معهم على أساس الوحدة الوطنية.
- الإقرار بكافة الأديان السماوية.
- ضرورة تقوية الصلة بالله في النفوس، وخاصة بعد طغيان المادية وتفشي قيمها المسيطرة على الشباب في العالم.
- البعد عن العنف والإرهاب والتطرف الديني والتكفير، وأيضاً البعد عن التدخل في خصوصيات الآخر الدينية(الغرياني، ١٤٢٧هـ).

١-٢ مفهوم التعايش السلمي في الفكر الإسلامي

إنّ مفهوم **التعايش السلمي** في الإسلام وإن كان لا يختلف مع الفكر المعاصر إلا أن له في الاسلام خصائص ومميزات تميزه عن غيره من الأفكار، وسنعرض لمفهوم **التعايش السلمي** في الإسلام ثم للخصائص المميزة له كما يلي:

والتعايش السلمي في اصطلاح الفكر الإسلامي هو ذلك التعايش الذي "يهدف إلى تحسين مستوى العلاقة بين شعوب أو طوائف، وربما تكون أقليات دينيّة، ويُعنى بالقضايا المجتمعيّة كالإنماء والاقتصاد والسلام وأوضاع المهجّرين واللاجئين ونحو ذلك"(القاضي، ١٤٢٢هـ).

خصائص التعايش السلمي في الفكر الاسلامي:

التعايش السلمي أمر ضروريّ لا بد منه لبقاء المجتمعات، والتعايش الذي يريده الإسلام له خصائصه المميزة على النحو الآتي:

- أن يقتصر التعايش فيما يتعلق بالمعيشة البحتة بين الناس التي تفرضها طبيعة الحياة البشرية وحاجاتها الفطرية.

- إن التعايش في الفكر الإسلامي لا يقتضي محبة أو ولاء أو اعترافاً بالصحة الكاملة لمبادئ الآخرين وأديانهم.
- ألاّ يتضمن التعايش شيئاً من التنازل عن أي أمر من أمور الدين بحجة ترغيبهم في الدخول في الإسلام أو إعطاء صورة حسنة عن الإسلام أو بأي تعليل آخر.
- أن التعايش في الإسلام لا يلغي الفوارق والاختلاف، ولكنه يؤسّس للعلاقات الإنسانية التي يريد الإسلام أن تسود حياة الناس، فالتأكيد على الخصوصيات العقائدية والحضارية والثقافية، لا سبيل لإلغائها، ولكنّ الإسلام لا يريد لهذه الخصوصيات أن تعرقل عملية التعارف بين الأمم والشعوب والتعاون فيما بينها، وهو خاضع للسياسة الشرعية العملية التي يقدرها أهل الحل والعقد من أهل الخبرة والعلم والدين(التويجري،١٩٩٨م).

ولابد "أن يشمل التعايش بين الأديان العملَ المشترك لمحاربة الإلحاد والانحلال الخلقي وتفكك الأسرة وانحراف الأطفال ومقاومة كل الآفات والأوبئة التي تهدّد سلامة وكيان الفرد والجماعة، وتضر بالحياة الإنسانية ويجب أن يتسع مفهومُ التعايش بين الأديان للقضاء على أسباب التوتر واضطراب سبل الأمن والسلام وعدم الاستقرار في أنحاء عديدة من العالم، فيكون العمل في هذا النطاق تعايشاً نافعاً ومُجدياً وذا تأثيرٍ في حياة الناس وواقعهم المعيش".

ثانياً: الاستقرار الاقتصادي ودوره في تحقيق التعايش السلمي

٢-١ مفهوم الاستقرار الاقتصادي:

الاستقرار الاقتصادي عبارة عن تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار، مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقهما(عبد الواحد، ١٩٩٣م).

أ - **الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة**، وذلك لا يعني بالضرورة الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر، وإنما يتطلب الأمر اختفاء نسبي

لظاهرة البطالة، وتهيئة الفرص الوظيفية المنتجة لكل الأفراد المؤهلين والذين يبحثون عن فرص العمل عند معدلات الأجور السائدة(بكري، ١٩٨٦م).

ب -**تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار**، وذلك يعني عدم وجود اتجاه ملحوظ أو حاد لتحركات قصيرة الأجل في المستوى العام للأسعار، أما حدوث تغيرات نسبية في أسعار السلع الفردية، والتي تعكس تغيرات في التفضيلات الشخصية للأفراد فلا تتعارض مع استقرار المستوى العام للأسعار(البلاوي،١٩٩٩م).

إذ أن الاستقرار الاقتصادي ليس إلا أحد الظروف الأساسية لإحداث التنمية، والذي لا يتحقق إلا إذا كان هناك استقرار اجتماعي **وتعايش سلمي** بين كافة طوائف المجتمع، كما ينبغي أن يرافقه ويلازمه زيادة في معدل النمو الاقتصادي، حيث أن تحقيق التشغيل الكامل يؤدي إلى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة ومستويات الأسعار المؤقتة، بينما تؤدي التقلبات في مستويات الأسعار إلى تقلبات مناظرة في النشاط الاقتصادي بين البطالة والكساد من ناحية، وبين التضخم وارتفاع مستويات الأسعار من ناحية أخرى، مما يؤدي إلى خلق مشاكل اقتصادية على المستوى الفردي وعلى المستوى القومي(عبدالواحد، ١٩٩٣م).

والجدير بالذكر أن تحقيق الاستقرار بكل أشكاله (اقتصادي، اجتماعي ..الخ) في الدول النامية ومنها **مصر** له أهمية خاصة لارتباطه الوثيق بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية.

والتعايش السلمي عاملاً من عوامل تحقيق التنمية الاقتصادية والذي يجب أن يصاحبه هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي حتى يحصل الأفراد على ثمار ومكاسب التنمية، إذ أن **غياب التعايش السلمي** ومن ثم الاستقرار الاقتصادي يؤدي إلى تحويل الكثير من الاستثمارات المنتجة إلى استثمارات غير منتجة تتمثل في المضاربة على العقارات، وتخزين السلع، بدلا من الاستثمار في الأنشطة الحقيقية.

٢-٢ الآثار الاجتماعية لانعدام الاستقرار الاقتصادي والتعايش السلمي:

يمكننا رصد أهم الأثار الاجتماعية المترتبة على انعدام الاستقرار الاقتصادي **والتعايش السلمي** في المجتمع من خلال المحاور والنقاط التالية(مكتب العمل الدولي،٢٠٠٤م):

- **الفقر:** يعتبر الفقر من الظواهر المركبة التي يترتب عليه أثار سلبية، اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية على المجتمع، وذلك لكونه يمثل خطراً على الأخلاق والسلوك والحفاظ على الأسرة وصيانة المجتمع واستقراره وتماسكه، ويمكن القول إن الفقر يمثل أهم المهددات الأمنية للاقتصاد، حيث يؤدي إلى انتشار الجرائم في المجتمع والسلب والنهب والفساد الاقتصادي(معتوق وعبد الله ،٢٠٠١م).

كما يؤثر الفقر على أمن المجتمعات واستقرارها الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال سوء توزيع الثروات وانتشار الظلم وعدم العدالة الاجتماعية، مما يؤدي إلى انعدم **التعايش السلمي** في المجتمع. ويؤدي الفقر أيضاً إلى أثار خطيرة على الصحة العامة في المجتمع، وسوء التغذية وسوء المسكن، وعلى الصحة النفسية لأفراد المجتمع، وكل هذه الاثار تؤدي إلى ضعف الانتاج والاقتصاد وتدهوره(نجيب، وآخرون ١٩٩٠م).

- **الجوع والخوف وسوء التغذية:** يترتب على انعدام الاستقرار الاقتصادي وتدهوره نقص في كميات الغذاء وجودته لأفراد المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى انتشار الجوع وسوء التغذية والخوف والوفاة، وخاصة للفئات الضعيفة كالأطفال والنساء والمعاقين وكبار السن، مما يؤدي إلى حدوث صراعات بشأن الحصول على الغذاء ومواجهة الجوع، مما ينعدم معه الشعور **بالتعايش السلمي** في المجتمع.

فالمجتمع الذي يسود فيه الجوع والخوف فإنه يمكن وصفه بأنه مجتمع غير آمن اقتصادياً واجتماعياً لانعدام **التعايش السلمي** بين أفراده، مما يقل فيه الانتاج وتكثر فيه الأمراض، ويتناقص أعداد السكان، ويسود فيه الاضطراب الأمني والسياسي والاجتماعي.

- **البطالة :** يعتبر العمل مصدراً أساسياً في اشباع الحاجات الأساسية للإنسان، ويعمل على تحويل الانسان من حالة الفقر والجوع والخوف إلى حالة **التعايش السلمي** والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، ولذلك ينظر للمجتمع الذي تسود فيه معدلات مرتفعة من البطالة بأنه مجتمع فقير أو غير منتج أو غير نامي أو متأخر، لذلك فإن ازدياد نسبة الأفراد العاطلين عن العمل في المجتمع يترتب عليه لجوء العاطلين إلى المخدرات بأنواعها المختلفة واللجوء إلى الأساليب غير القانونية كالسرقات والسلب والنهب والاحتيال للحصول على الأموال لتلبية احتياجاتهم المختلفة، مما يؤدي إلى ازدياد وتيرة العنف والصراع في المجتمع، وبالتالي ينعدم **التعايش السلمي** بين أفراده.

  وبالتالي فإن البطالة تمثل ترك بعض الإمكانيات المتاحة للمجتمع دون استغلال، ويعتبر ذلك بمثابة إهدار للموارد، كما للبطالة أثار نفسية واجتماعية مثل عدم تقدير الذات والشعور بالفشل والنقص والشعور بالملل والعدوانية والإحباط ..الخ. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،٢٠٠٩م)
- **الحروب والصراعات:** يؤدي انعدام الاستقرار الاقتصادي إلى حدوث مشكلات اجتماعية واقتصادية وسياسية كثيرة، أهمها الحروب والصراعات، وكثيراً منها يقوم بدعاوي التهميش التنموي أو عدم عدالة التوزيع للدخل والثروة، حيث تنعكس حالة عدم الاستقرار الاقتصادية على بنيان المجتمع، مما يؤدي إلى نشوب حالة من الصراع داخل المجتمع ناتجة عن القلاقل الاقتصادية، وعدم استقرار السياسة الاقتصادية للدولة، مما ينعدم معها حالة **التعايش السلمي** لأفراد المجتمع. وعليه فان الصراعات القبلية أو الدينية أو المذهبية تمثل تهديداً دائماً للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع، وأيضاً تمتد لتؤثر على مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأمن والوحدة الوطنية في الدولة.
- **الهجرة والنزوح: يؤدي** انعدام **التعايش السلمي** والصراعات والتدهور التنموي إلى اتجاه المواطنين إلى البحث عن مجتمع أخر يأمنون فيه على أنفسهم وأولادهم وأموالهم، وربما يجدون فيه فرصة لحياة أفضل، وأن هذه المتغيرات الاجتماعية

تظهر نتيجة لغياب التوازن التنموي والعدالة في توزيع الثروات والخدمات. لذلك فان غياب الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، يقتضي غياب الأمن، فاذا ساد الظلم سادت الفتنة وعمت الاضطرابات وزاد الخوف سواءً كان ذلك خوف الأفراد من بعضهم البعض أو خوف الناس من ولاة الأمر، والهجرة والنزوح واللجوء تعتبر آثار واضحة لانعدام الاستقرار الاقتصادي **والتعايش السلمي** في المجتمع(زين الدين،٢٠١٤م).

ثالثاً: التعايش السلمي والتنمية الاقتصادية في مصر

أن ما حدث في مصر إبان ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م من أحداث كان أهمها الانفلات الأمني، وكثرة الاحتجاجات والمطالبات الفئوية، والميل إلى القوة والعنف في اقتضاء الحقوق، وظهور بعض الجرائم الغريبة عن المجتمع المصري، أدى كل ذلك إلى التأثير السلبي على **التعايش السلمي**، مما كان له أثر على الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في مصر.

ونعرض في هذا المحور إلى **التعايش السلمي** والتنمية الاقتصادية في مصر، من خلال العرض لوضع الاقتصاد المصري إبان ثورة يناير ٢٠١١م وما تعرض له الاقتصاد المصري من خسائر بسبب انعدام الأمن والاستقرار السياسي، وعدم **التعايش السلمي** بين طوائف المجتمع، ثم نعرض لوضع الاقتصاد بعد حالة الاستقرار السياسي **والتعايش السلمي** في المجتمع، وذلك في مقارنة لبيان أهمية الاستقرار الاجتماعي **والتعايش السلمي**، وأثره على التنمية الاقتصادية في الدولة.

٣-١ وضع الاقتصاد المصري إبان ثورة يناير ٢٠١١م

أن ما شهدته مصر من أحداث متلاحقة إبان ثورة يناير ٢٠١١م شكل آثاراً سلبية، وخسائر اقتصادية كبيرة بسبب المخاوف من مجريات أحداث الثورة المصرية وتبعاتها، حيث تكبد الاقتصاد خسائر فادحة تقدر بحوالي ١٢٠ مليار جنيه، فالأوضاع السياسية التي مرت على مصر في تلك الأيام هي من أسوء الظروف والأحوال التي مرت عليها منذ عدة سنوات، وهناك علاقة قوية وطردية بين قوة الاقتصاد **والتعايش**

السلمي في أي بلد في العالم فكل منهما يكمل الأخر ولا نستطيع الفصل بينهما، والاقتصاد المصري يخضع لتلك العلاقة التبادلية، ولقد شهدت مصر إبان تلك الفترة مجموعة من الأزمات والتحديات الاقتصادية من أهمها(عادل، ٢٠١٤م):

٣-١-١ انخفض معدل النمو الاقتصادي: انخفض معدل النمو الاقتصادي ليكون في حدود ٢% منذ يناير حتى ٢٠١٣، وهو معدل يقل عن معدل نمو السكان؛ بما يعني تدهورًا في متوسط مستويات المعيشة؛ وبالتالي تدهور أسرع وأعمق لدى الفقراء ومحدودي الدخل. وقد تضاعفت نتيجة لذلك مشكلات أخرى مثل الارتفاع الكبير في معدلات البطالة، وتحقق عجز كبير ومستمر في الموازنة العامة للدولة، وتسجيل عجز كبير في ميزان المدفوعات، وما ترتب على ذلك من استنزاف لاحتياطي العملات الأجنبية لدى البنك المركزي والتدهور في قيمة الجنيه المصري. ووفقًا لبيانات وزارة التخطيط بلغ معدل النمو خلال الأشهر التسعة الأولى من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢م نحو ٢,٣%، وهو أقل من المعدل المستهدف للحكومة اللازم لتحقيق الانطلاق الاقتصادي والمحدد عند ٣,٥%.

٣-١-٢ تدهور الاستثمارات الأجنبية وتراجع إيرادات السياحة: لقد هربت الكثير من الاستثمارات الأجنبية للخارج، خاصة الاستثمارات غير المباشرة المستثمرة في الأوراق المالية، بالإضافة إلى التراجع الكبير في الاستثمارات الأجنبية المباشرة. كما استمر معدل الاستثمار عند مستوى متدنٍّ، حيث بلغ نحو ١٣. ٨% من الناتج القومي فقط خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠١٣/٢٠١٢م، وهو معدل يقل كثيرًا عن المستهدف والمقدر بنحو ٢٢%. (خان وميلر، ٢٠١٦)

كما تراجعت معدلات السياحة في مصر بنسبة ٣٥%، حيث استقبلت مصر في بداية العام ٢٠١١م نحو ٦ مليون سائح بإيرادات تبلغ ٤، ٤ مليار دولار مقارنة بعام ٢٠١٠ استقبلت مصر نحو ١٤. ٧ مليون سائح.

٣-١-٣ ارتفاع معدل البطالة: ارتفعت نسبة البطالة خلال الربع الثاني من ٢٠١٣ «أبريل – يونيو» إلى ٣.١٣%، ليصل إلى ٣.٦ مليون متعطل، مقابل ٢.١٣% خلال

الربع الأول من ٢٠١٣، وبزيادة ١.٣ مليون متعطل على نفس الربع من عام ٢٠١٠، وذلك طبقاً لما أعلنه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء؛ وتتميز البطالة المصرية بعدة سمات رئيسية هي (علي، ٢٠١٥م):

- تركز البطالة بين الشباب، حيث تبلغ نسبة المتعطلين من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (١٥- ٢٩ سنة) حوالي ٨٢% من إجمالي العاطلين.

- بطالة المتعلمين بشكل رئيسي، حيث بلغت نسبة المتعطلين من حملة الشهادات المتوسطة وفوق المتوسطة والجامعية وما فوقها حوالي ٧٠,٧% من إجمالي عدد المتعطلين.

- تزايد البطالة بين الإناث بمعدلات كبيرة مقارنة بالذكور، حيث بلغت نسبة البطالة بين الإناث ٢٥%، بينما بلغت بطالة الذكور ٧,٩%.

٣-١-٤ انخفاض سعر الصرف والتضخم: ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الجنيه بنسبة ١٥%، من ٦,١٠ جنيهات إلى أكثر من ٧,١٠ جنيهات بالبنوك، ووصل في السوق السوداء إلى نحو ٧,٥ جنيهات، على الرغم من محاولة البنك المركزي دعم قيمة الجنيه أمام العملات الأجنبية حتى ديسمبر ٢٠١٢(العباس،٢٠١٣).

ومما لا شك أن تدهور قيمة الجنيه كان له بالغ الأثر على معدلات التضخم بما يدفعها للزيادة، لا سيما مع استيراد ٦٠% من الاحتياجات الغذائية ونحو ٤٠% من استهلاك الطاقة (العربي،٢٠١٣م).

كما ارتفعت معدلات التضخم بشكل كبير؛ حيث سجّل معدل تضخم أسعار المستهلكين ارتفاعًا شهريا بنسبة ٠.٩% في يوليو ٢٠١٣، مقارنة بشهر يونيو السابق، حسب مؤشرات جهاز التعبئة العامة والإحصاء، فيما سجل معدل التضخم ارتفاعاً سنوياً بنسبة ١١.٥% مقابل شهر يوليو من العام ٢٠١٢، بينما كان قد سجل معدلا سنويا بلغ ١١.٥% خلال يناير ٢٠١١.(أيوب والهيتي، ٢٠١٢م)

٣-١-٥ ارتفاع حجم عجز الموازنة والدين العام: ارتفع حجم عجز الموازنة خلال الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣ إلى ١٧٦ مليار جنيه، مقابل ١١٣ مليارًا فقط في الفترة المقابلة من العام السابق، بنسبة زيادة حوالي ٥٦%، وترجع تلك

الزيادة الهائلة إلى ارتفاع الدعم، ولا سيما الموجه للطاقة، حيث وصل إلى ٩٨. ٤ مليار جنيه.

وبحسب موازنة العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤، فقد ارتفع إجمالي الديون العامة في الموازنة من ١٣١٠ مليار جنيه تمثل ٨٥% من الناتج القومي في نهاية يونيو ٢٠١٢، إلى ١٥٥٣ مليار جنيه، أي حوالي ٨٩% من الناتج القومي، بنهاية يونيو ٢٠١٣، في حين أن النسب العالمية المقبولة للدين لا تتعدى ٦٠% من الناتج القومي. (المركز المصري للدراسات الاقتصادية،٢٠١١م)

٣-٢ وضع الاقتصاد المصري بعد الاستقرار السياسي

لقد شهدت مصر منذ عام ٢٠١٤م، حالة من الاستقرار السياسي، والرضا الشعبي **والتعايش السلمي** بين كافة طوائف المجتمع، والذي انعكس على المؤشرات الاقتصادية في البلاد، فلقد شهدت المؤشرات الاقتصادية الرئيسية تحسنًا ملحوظًا على مدار السنوات الماضية، مع تقدم برنامج الإصلاح الاقتصادي الذى يستهدف تحرير سعر الصرف وزيادة موارد النقد الأجنبي، ورفع معدل النمو وأرصدة الاحتياطي الأجنبي لمصر الذى وصل إلى أكثر من ٤٥ مليار دولار، وخفض عجز الموازنة والدين العام، وتهيئة البيئة المناسبة لجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تستهدف مصر ١١ مليار دولار استثمارات أجنبية في العام المالي الحالي ٢٠١٩ – ٢٠٢٠.

وارتفعت **ودائع البنوك المصرية** إلى ٣.٧ تريليون جنيه في نهاية أكتوبر ٢٠١٨، مقابل ١.٦ تريليون جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠١٤، وارتفع **الاحتياطي الأجنبي** لمصر ليغطي أكثر من ٧.٧ شهر من الواردات السلعية لمصر.

ورصدت المؤسسات الدولية تراجع معدل **التضخم** – مستوى ارتفاع أسعار السلع والخدمات – من ٣٠.٩% في شهر يونيو ٢٠١٧ إلى ٨.٩% في شهر يونيو ٢٠١٩.

وأشادت عدة مؤسسات اقتصادية دولية بالاقتصاد المصري، بعد التحسن الملحوظ في مؤشرات الاقتصاد المصري، والنتائج الإيجابية التي تحققت بعد نجاح تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري، الأمر الذي يؤكد أن الإجراءات التي تتخذها الدولة

المصرية بشأن الإصلاح الاقتصادي تسير في طريقها الصحيح وتحقق نجاحات كبيرة، وهو ما دفع تلك المؤسسات الدولية، لإصدار العديد من التقارير التي تشيد بأداء الاقتصاد المصري.

ولقد أشاد صندوق النقد الدولي بالاقتصاد المصري، حيث أكد أن جهود الحكومة المصرية، نجحت في تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلى، وإحداث تعافٍ في النمو، وتحسين مناخ الأعمال، كما قامت مؤسسة «ستاندرد أند بورز» للتصنيف الائتماني، برفع التصنيف الائتماني لمصر من -B إلى B، موضحة أن تحرير سعر الصرف قد ساهم في معالجة الاختلالات الخارجية الكبيرة لمصر، وتعزيز ثقة المستثمرين.

وأعلنت وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني، رفع التصنيف الائتماني من B3 إلى B2 مشيرة إلى أن الإصلاحات الاقتصادية الكلية، قد ساعدت على دفع نمو الاقتصاد المصري، كما أعلنت أيضاً مؤسسة «فيتش» للتصنيف الائتماني، رفع التصنيف الائتماني المصري إلى +B مدعوماً باستمرار تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية.

وأوضح البنك البريطاني «ستاندرد تشارترد»، أن تحسن بيئة الأعمال، وزيادة التنافسية ساهما في تحقيق نمو قوى للاقتصاد المصري، فيما أشار البنك الفرنسي «بى ان بى باريبا»، إلى أن مصر نجحت في تحقيق التوازن للاقتصاد الكلى، واستعادة ثقة المستثمرين الدوليين.

وأكد بنك الاستثمار الروسي «رينيسانس كابيتال»، على أن «السوق المصرية بالنسبة لنا هامة للغاية ومصر هي أفضل قصة إصلاح اقتصادي نشهدها بين الأسواق الناشئة»، فيما توقع «البنك الدولي» ارتفاع ثقة المستثمرين، وتحسن مناخ الأعمال في مصر، بفضل الإصلاحات في بيئة الاستثمار، وتيسير إجراءات الترخيص الصناعي.

وأشارت منظمة العمل الدولية إلى أن مصر شرعت في إصلاحات وبرامج هيكلية اقتصادية كبرى تمهد الطريق لنمو واسع واقتصاد قوى، فيما علقت المجموعة المالية «هيرميس» قائلةً: «لاحظنا إقبالاً من المستثمرين الدوليين على الفرص الواعدة بالسوق المصرية، بفضل تطبيق الحكومة لحزمة الإصلاحات الاقتصادية الفعالة".

وخلاصة القول إن التنمية الاقتصادية في أي دولة مرهونة بالاستقرار السياسي والاجتماعي في تلك الدولة، وأن انعدام **التعايش السلمي** بين أفراد وجماعات تلك الدولة يؤدي مباشرة إلى حدوث الصراعات والنزاعات، التي تقوض عملية التنمية الاقتصادية فيها، كما أن إهمال وتجاهل قضايا التنمية الاقتصادية يؤدي إلى انعدام الاستقرار الاجتماعي **والتعايش السلمي، فالعلاقة بين التعايش السلمي والتنمية الاقتصادية علاقة تبادلية.**

رابعاً: التنمية المستدامة والتعايش السلمي

٤-١ تعريف التنمية المستدامة: تشكل التنمية المستدامة تحديًا هامًا في العالم الحديث، حيث تسعى المجتمعات والدول إلى تحقيق التقدم والازدهار الاقتصادي والاجتماعي دون المساس بالبيئة والموارد الطبيعية؛ **ويمكن تعريف التنمية المستدامة** بأنها تعد نموذجًا للتنمية يهدف إلى تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة وتعزيز العدالة الاجتماعية (كمال، ٢٠١٥).

ويركز تعريف التنمية المستدامة على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، بحيث يجب أن تسهم التنمية المستدامة في تعزيز الاقتصاد بشكل مستدام وعادل، وتوفير فرص العمل والنمو الاقتصادي لجميع فئات المجتمع، ويتعين أن تحقق التنمية المستدامة العدالة الاجتماعية وتحقيق المساواة بين الجنسين وتحسين جودة الحياة للجميع(حجر، ٢٠٠٤).

تعد التنمية المستدامة استراتيجية أساسية للتحقيق الشامل للتنمية، حيث تهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة وتحقيق العدالة الاجتماعية، تحقيق التنمية المستدامة يتطلب التعاون والجهود المشتركة من قبل جميع الفاعلين في المجتمع، ويمكن أن يسهم في خلق عالم أفضل للأجيال الحالية والقادمة، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال التعايش السلمي بين جميع فئات المجتمع، ونبذ الاختلاف والتنازع بينهم(عبد القادر، ١٩٩٩م).

٤-١-٢ أبعاد التنمية المستدامة: تعد التنمية المستدامة نمطًا للتنمية يهدف إلى تحقيق التقدم الشامل والمستدام في مختلف المجالات. وتتألف من عدة أبعاد تعمل معًا لتحقيق التنمية المستدامة بشكل متكامل. وفيما يلي توضيح لأبعاد التنمية المستدامة:

البعد الاقتصادي: يتعلق هذا البعد بضمان النمو الاقتصادي المستدام والشامل. يشمل ذلك تعزيز الاستثمارات والابتكار وتطوير الصناعات المستدامة وتوفير فرص العمل اللائقة وتعزيز التجارة العادلة والاقتصاد الأخضر.

البعد الاجتماعي: يركز هذا البعد على تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة والعدالة الاجتماعية. يشمل ذلك توفير التعليم والرعاية الصحية والإسكان والماء النظيف والصرف الصحي للجميع. كما يهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة وحقوق الأقليات.

البعد البيئي: يتعلق هذا البعد بالحفاظ على البيئة وتحقيق الاستدامة البيئية. يشمل ذلك حماية التنوع البيولوجي والحفاظ على الموارد الطبيعية وتقليل التلوث والتكيف مع تغير المناخ وتعزيز الاستدامة البيئية.

البعد المؤسساتي: يهدف هذا البعد إلى تعزيز الحوكمة الفعالة والشفافة وتعزيز التعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. يهدف أيضًا إلى تعزيز القدرة على التخطيط والتنفيذ ومراقبة التنمية المستدامة.

البعد الثقافي: يشمل هذا البعد التعرف على التراث الثقافي وتعزيز التعددية الثقافية وحماية التراث الثقافي المهدد. يهدف أيضًا إلى تعزيز التواصل والتفاهم بين الثقافات المختلفة وتعزيز الهوية الثقافية.

تجمع هذه الأبعاد في سياق التنمية المستدامة لتشكل نهجًا شموليًا لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. ومن خلال التركيز على هذه الأبعاد والتعامل معها بشكل متكامل، بحيث يمكن بناء مستقبل مستدام يضمن الازدهار للأجيال الحالية والقادمة، في إطار من **التعايش السلمي** ونبذ العنف والصراع الاجتماعي بكل أشكاله، كما تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق رفاهية المجتمع، وتنأى به عن كل ما يؤدي إلى عدم استقراره أو

يهدد سلمه وأمنه الاجتماعي، وبالتالي فإن التنمية المستدامة كلما تحققت أدت إلى مزيد من **التعايش السلمي** داخل المجتمع.

فالتعايش السلمي أداة من أدوات تحقيق التنمية المستدامة، والتنمية المستدامة داعمة ومحفزة **للتعايش السلمي**، والعلاقة بينهما علاقة تبادلية، فهو وسيلتها وغايتها لبناء عالم أفضل يقضي على المعاناة الإنسانية.

٤-١-٣ سمات التنمية المستدامة ذات الأبعاد الاجتماعية: للتنمية المستدامة المنشودة مجموعة من السمات تتلخص في ثلاث سمات رئيسية هي:

أ -تنمية مستقلة تعتمد على الذات قائمة على:

- قاعدة إنتاج متطورة.
- قاعدة عملية وتقنية قوية، وهو ما يتطلب تعبئة الموارد البشرية والمالية، ورفع الكفاءة الكلية للاقتصاد القومي.

ب-العدالة الاجتماعية والعدالة في توزيع الدخل وإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين، بما يدعم عملية **التعايش السلمي** في المجتمع(النجار، ١٩٩١م).

ج -حرية فكرية وتعددية سياسية وديمقراطية، وما يقتضيه ذلك من احتـــرام لحقوق الإنسان واحترام الدستور والقوانين، بما يساعد على تعزيز **التعايش السلمي** داخل المجتمع، من خلال حصول كل مواطن على حريته الفكرية والدينية وحقوقه الاقتصادية وفقاً للقانون، الذي لا يميز بين المواطنين على أساس الجنس أو الدين أو اللون ..الخ (الحاج، ٢٠٠٦م).

وبذلك يتضح مدى أهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه **التعايش السلمي** والاستقرار الاجتماعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدولة، وأن تحقيق **التعايش السلمي** إنما هو من أهم الأدوار والوظائف المنوط بها الدولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة المنشودة. (الطاهر، ٢٠١٣)

٤-٢ الاستراتيجية المصرية للتنمية المستدامة :

لقد قررت الدولة في مطلع عام ٢٠١٨ تحديث أجندتها للتنمية المستدامة، وذلك لمواكبة التغييرات التي طرأت على السياق المحلي والإقليمي والعالمي، وتؤكد

رؤية مصر المُحدثة ٢٠٣٠م على تناول وتداخل كل القضايا من منظور الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البيئي والاقتصادي والاجتماعي، فهي رؤية شاملة ومتسقة تتكون من استراتيجيات قطاعية للجهات الحكومية المختلفة.

كما تركز تلك الرؤية على الارتقاء بجودة حياة المواطن وتحسين مستوى معيشته في مختلف نواحي الحياة وذلك من خلال التأكيد على ترسيخ مبادئ العدالة والاندماج الاجتماعي ومشاركة كافة المواطنين في الحياة السياسية والاجتماعية. بالإضافة إلى تحقيق نمو اقتصادي مرتفع، احتوائي ومستدام وتعزيز الاستثمار في البشر وبناء قدراتهم الإبداعية من خلال الحث على زيادة المعرفة والابتكار والبحث العلمي في كافة المجالات.

وقامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بإصدار تقريرًا حول الجهد المبذول لتحقيق التنمية المستدامة، وتناول التقرير أهم أهداف التنمية المستدامة، وهي كما يلي:

الهدف الأول: الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته

الهدف الثاني: العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة

الهدف الثالث: اقتصاد تنافسي ومتنوع

الهدف الرابع: المعرفة والابتكار والبحث العلمي

الهدف الخامس: نظام بيئي متكامل ومستدام

الهدف السادس: حوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع

الهدف السابع: السلام والأمن المصري

الهدف الثامن: تعزيز الريادة المصرية.

وتؤكد في مصر في رؤيتها الحديثة على السلام والأمن المصري باعتباره من أهم أهداف تحقيق التنمية المستدامة، حيث أنه بدون السلم المجتمعي والتعايش السلمي لا تستطيع أي دولة تحقيق أهدافها التنموية، وذلك لارتباط التقدم والتطور ارتباطاً وثيقاً بحالة التعايش السلمي داخل المجتمع وبدونه لا يمكن إحداث أي نوع من أنواع التنمية بكافة أبعادها.

خامساً: الخاتمة:

يعد **التعايش السلمي من المصطلحات الحديثة نسبياً، ولكنه حاجة** أساسية تطمح إليه كل شعوب العالم، ومصلحة وطنية حيوية وغاية سامية تنشدها الدول بكل أجهزتها ومؤسساتها، وتعمل من أجل تحقيقها، حيث أنه في ظل **التعايش السلمي** يزدهر التعليم وتتسع مجالاته، وينمو الاقتصاد نمواً شاملاً سليماً، ويطمئن الناس على أنفسهم وأعراضهم وأموالهم ومستقبل أولادهم، وتتمكن معاني الأخوة وروح التعاون بينهم، فتؤدى الحقوق، ويسود العدل ويختفي الظلم، وتتأسس شبكة من العلاقات الاجتماعية على الثقة والتفاهم والانسجام، فتكون مثمرة ومنتجة ومتعاونة على خدمة الدولة وبناء المجتمع، ولقد تعرضنا في هذه الدراسة لبيان دور التعايش في تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي في مصر، وذلك من خلال تحديد مفهوم التعايش السلمي في الفكر الإسلامي والمعاصر، حيث أن التعايش السلمي في الفكر الإسلامي هو ذلك التعايش الذي "يهدف إلى تحسين مستوى العلاقة بين شعوب أو طوائف، وربما تكون أقليات دينيّة، ويُعنى بالقضايا المجتمعيّة كالإنماء والاقتصاد والسلام وأوضاع المهجّرين واللاجئين ونحو ذلك". وكذلك تم التعرض من خلال تلك الدراسة لدور الاستقرار الاقتصادي في تحقيق التعايش السلمي، إذ أن الاستقرار الاقتصادي ليس إلا أحد الظروف الأساسية لإحداث التنمية، والذي لا يتحقق إلا إذا كان هناك استقرار اجتماعي وتعايش سلمي بين كافة طوائف المجتمع، كما تعرضنا إلى بيان أثر التعايش السلمي على التنمية الاقتصادية في مصر، وإن التنمية الاقتصادية في أي دولة مرهونة بالاستقرار السياسي والاجتماعي في تلك الدولة، وأن انعدام التعايش السلمي بين أفراد وجماعات تلك الدولة يؤدي مباشرة إلى حدوث الصراعات والنزاعات، التي تقوض عملية التنمية الاقتصادية فيها، كما أن إهمال وتجاهل قضايا التنمية الاقتصادية يؤدي إلى انعدام الاستقرار الاجتماعي والتعايش

السلمي، فالعلاقة بين التعايش السلمي والتنمية الاقتصادية علاقة تبادلية، كما أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب تضافر الجهود والتعاون المشترك من قبل جميع الفاعلين في المجتمع، ويمكن أن يسهم في خلق عالم أفضل للأجيال الحالية والقادمة، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال التعايش السلمي بين جميع فئات المجتمع، ونبذ الاختلاف والتنازع بينهم.

٥-١ النتائج :

- يعد **التعايش السلمي** ميدان خصب للدراسات الاجتماعية المتخصصة، فالكل يتطلع إلى مجتمع آمن من الآفات التي تهدد بنيانه بالتصدع وكيانه بالأخطار، كالجهل والفقر والمرض، والمخدرات والجرائم والانحراف السلوكي.
- في ظل **التعايش السلمي** يزدهر التعليم وتتسع مجالاته وينمو الاقتصاد نمواً شاملاً سليماً، ويطمئن الناس على أنفسهم وأعراضهم وأموالهم ومستقبل أولادهم، وتتمكن معاني الأخوة وروح التعاون بينهم، فتؤدى الحقوق، ويسود العدل ويختفي الظلم، وتتأسس شبكة من العلاقات الاجتماعية على الثقة والتفاهم والانسجام، فتكون مثمرة منتجة متعاونة على خدمة الدولة والمجتمع .
- **التعايش السلمي** لا يأتي من خارج المجتمع، بل يتحقق على أيدي أبنائه وبجهودهم المتضافرة المتناسقة، بمعنى أنه مسؤولية الجميع، كل حسب موقعه ونوع وظيفته ومجال تخصصه.
- **التعايش السلمي** يعني العيش المتبادل مع الآخرين القائم على المسالمة والمهادنة وقبول الآخر بكل مكوناته ومعتقداته، ومنحه حقوقه المستمدة من النظام الأساسي أو الدستور الذي يحددها أو ينظمها.
- **التعايش السلمي** في الفكر الاسلامي لا يلغي الفارق والاختلاف، ولكنه يؤسّس للعلاقات الإنسانية التي يريد الإسلام أن تسود حياة الناس، فالتأكيد على الخصوصيات العقائدية والحضارية والثقافية، لا سبيل إلى إلغائها، ولكنّ الإسلام لا يريد لهذه الخصوصيات أن تعرقل عملية التعارف بين الأمم والشعوب والتعاون فيما بينها، وهو خاضع للسياسة الشرعية العملية التي يقدرها أهل الحل والعقد من

أهل الخبرة والعلم والدين.

- **التعايش السلمي** أداة من أدوات تحقيق التنمية الاقتصادية، والتنمية الاقتصادية داعمة ومحفزة **للتعايش السلمي**، والعلاقة بينهما علاقة تبادلية، فهو وسيلتها وغايتها لبناء عالم أفضل يقضي على المعاناة الإنسانية.
- أن التعايش السلمي من أهم أهداف التنمية المستدامة، حيث أنه بدون السلم المجتمعي والتعايش السلمي لا تستطيع أي دولة تحقيق أهدافها التنموية، وذلك لارتباط التقدم والتطور ارتباطاً وثيقاً بحالة التعايش السلمي داخل المجتمع وبدونه لا يمكن إحداث أي نوع من أنواع التنمية بكافة أبعادها.
- أن العلاقة بين التعايش السلمي والاستقرار الاقتصادي إنما هي علاقة تبادلية، فكل منهما يرتكز على الأخر، ولا يمكن تحقيق الاستقرار الاقتصادي في حالة انعدام التعايش السلمين والعكس صحيح.

٥-٢ التوصيات: واعتمادا على تلك النتائج فقد أوصي الباحث بعدد من التوصيات منها:

- يتوجب على الأمم المتحدة تبني مفهوم **التعايش السلمي** ونشر ثقافته، وإعلاء قيم المواطنة، ونبذ العنف والصراع في كافة المجتمعات، حتى يعم الأمن والسلام الاجتماعي كافة الدول، حيث أن **التعايش السلمي** أصبح حاجة أساسية تطمح إليه كل الشعوب، ومصلحة وطنية حيوية وغاية سامية تنشدها الدول بأجهزتها ومؤسساتها المختلفة.
- ينبغي على الدول أن تتفهم أنها لن تستطيع أن تحقق تنميتها الاقتصادية المنشودة إلا من خلال مجتمع يعلي من قيمة **التعايش السلمي** بين كافة أفراده، ويعمل على تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، حيث أن للأمن الاجتماعي **والتعايش السلمي** علاقة وطيدة بالاقتصاد فهما عنصران متلازمان في عقد مقومات رفاهية الإنسان وسعادته، فلا يتحقق للإنسان وللمجتمع طيب الحياة في غيبة أي منهما، ثم أنهما يتبادلان التأثير والتأثر سلباً وإيجاباً.

- يتوجب على الدولة المصرية أن تتبنى استراتيجية تعمل على التأكيد على مفهوم **التعايش السلمي**، ونشر ثقافة المواطنة، وذلك في كافة المجالات، حتى تستطيع مواجهة محاولات بث الفتنة الطائفية في المجتمع.
- كما يتوجب على الحكومة المصرية في إطار مواجهة الارهاب أن تقوم بمبادرة تحت شعار **" التعايش السلمي "** تكون موجهة إلى الشباب وقائمة على الحوار والتفاهم والنظر بموضوعية في قضايا الشباب، من أجل تحقيق الأمن الفكري لشباب الأمة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع:-

- القاضي، أحمد بن عبد الرحمن(١٤٢٢ه)، دعوة التقريب بين الأديان (دراسة نقدية في ضوء العقيدة الإسلامية)، دار ابن الجوزي، الرياض، الطبعة الأولى .
- أيوب، أوس، والهيتي، أحمد (٢٠١٢م) (: "دور السياسات النقدية والمالية في النمو الاقتصادي"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد٤.
- العربي، أشرف (٢٠١٣م)، الربيع العربي: مقارنة اقتصادية لفهم الدوافع واستخلاص الدروس، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، مجلد ١٥، العدد الأول.
- العباس، بلقاسم(٢٠١٣م): اقتصادات الربيع العربي وأوضاع البطالة وأسواق العمل، في: مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، مجلد ١٥، العدد الأول، يناير.
- البلاوي، حازم(١٩٩٩): " دور الدولة في الاقتصاد" مكتبة دار الشرق، القاهرة.
- الطاهر، قادري محمد (٢٠١٣)، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة حسن العصرية، بيروت.
- الحاج، طارق (٢٠٠٦م)، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان.
- الغرياني، عادل محمد عبد العزيز(١٤٢٧ه): التعايش السلمي في عصور الدول الإسلامية، بحث مقدم لندوة التعايش السلمي في الإسلام، تحت رعاية رابطة العالم الإسلامي والمركز الإسلامي، كولومبو، سريلانكا.
- التويجري، عبد العزيز بن عثمان(١٩٩٨م): الحوار من أجل التعايش، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى.
- النجار، سعيد (١٩٩١م): نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة.

- الأسرج، حسين عبد المطلب: الأمن الاقتصادي للإنسان العربي، الواقع والآفاق، مركز الشرق العربي، على الرابط : www.asharqalarabi.org
- بكري، كمال (١٩٨٦م): مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت.
- حجر، محمد الأمين (٢٠٠٤)، مفاهيم التنمية المستدامة من منظور إسلامي، الندوة العلمية الثامنة لمنظمة العواصم الإسلامية.
- زين الدين، صلاح (٢٠١٤م): أهمية الأمن الاقتصادي في تحقيق السلام الاجتماعي دراسة حالة مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، بحث مقدم للمؤتمر العلم دور القانون في تحقيق أمن واستقرار المجتمع، كلية الحقوق – جامعة طنطا.
- شاتليه، فرنسوا(١٩٨١م): إيديولوجيات الحرب والسلم، ترجمة: جوزيف عبد الله، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ط١ ١٤٠٢هـ.
- عادل، إسراء (٢٠١٤م): "أثر مكونات السياسة المالية على النمو الاقتصادي" رسالة دكتوراه. جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- عبد الواحد، السيد عطية(١٩٩٣م): "دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية والتوزيع العادل للدخول والتنمية الاجتماعية وضبط التضخم "، دار النهضة العربية، القاهرة.
- عبد القادر، محمد (١٩٩٩م): "مفهوم التنمية الاقتصادية"، الأهرام، القاهرة.
- علي، هايدي(٢٠١٥م):" هيكل الإنفاق العام المحلي كآلية للانتقال بين اللامركزية المالية والنمو الاقتصادي" رسالة ماجستير. جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٥.
- كمال، ديب (٢٠١٥) أساسيات التنمية المستدامة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر.
- كرنستون، موريس (١٩٧٠م): المصطلحات السياسية، دار النهار للنشر، بيروت، الطبعة الثانية.
- مصطفى، حسين فهمي(١٩٦٨م): التعايش السلمي ومصير البشرية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى.
- معتوق، سمير محمود وعبد الله، أمينة عزالدين(٢٠٠١م): المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة.
- مكي، أبو زيد بن محمد: مقال عن مقال الحوار بين الأديان حقيقته وأنواعه، www.alqlm.com
.- نسايز، انطوينا ومينا، مارثا(٢٠٠٦م): تخيل التعايش معاً تجديد الإنسانية بعد الصراع الأثني، ترجمة: فؤاد السروجي، الطبعة الأولى، دار الأهلية للنشر والتوزيع.
- نصراوين، عدنان (١٩٩٧م): اليونسكو ومهمة بناء حصون السلام في عقول البشر، مطبعة الدستور التجارية، عمان، الطبعة الأولى.
- نجيب، نعمت الله وآخرون (١٩٩٠م): مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت.

ثانياً: المصادر والتقارير: -

- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، القاهرة، طبعة دار الفكر، [٦٣٩/٢-٦٤٠].
- مكتب العمل الدولي، تقرير "الأمن الاقتصادي من أجل عالم أفضل"، مجلة الطليعة، العدد ١٦٤٥، ١ شعبان ١٤٢٥هـ - ١٥ سبتمبر ٢٠٠٤ م.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، نيويورك -الولايات المتحدة الأميركية، ٢٠٠٩.
-تقرير بعنوان " تراجع الاقتصاد المصري بعد ثورة ٢٠١١ " للمؤلفين "محسن خان" و "إليسا ميلر" عن مركز رفيق الحريري لشئون الشرق الأوسط التابع للمجلس الأطلنطي في يونيو ٢٠١٦م.
- تقرير دولي: الاقتصاد المصري واجه أزمات بعد الثورة.. والمساعدات ليست حلًا، جريدة المصري اليوم ، ١/١١/ ٢٠١٤م
- الاقتصاد المصري بعد ثورة ٢٥ يناير: التحديات والآفاق المستقبلية، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، العدد ٢٧ ، ٢٤/ ٥/ ٢٠١١م.
- بحث عن "أثر السياسة المالية والسياسة النقدية على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري خلال الفترة "١٩٩١-٢٠١٣"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، على الرابط https://democraticac.de/?p=40237 بتاريخ ١١/٢٢/ ٢٠١٦م.
- تقرير بعنوان: التجربة الاقتصادية المصرية أدهشت المؤسسات الدولية، جريدة اليوم السابع، المصرية، بتاريخ ٩/٢١/ ٢٠١٩م على الرابط
https://www.youm7.com/story/2019/9/21